العرب
الجمعة 2020/11/13
السنة 43 العدد 11880

السعودية تستعين بمؤسسات استثمارية لسد عجز الموازنة

تفاقم احتياجات التمويل يزيد المخاوف من تأثر مستوى الدين السيادي والوضع الاجتماعي

يثير توجه السعودية المتزايد نحو هيئات الاستثمار الحكومية المحلية لتمويل العجز المتكرر للموازنة جراء انخفاض إيرادات النفط وتزايد احتياجات التمويل مخاوف الخبراء من انعكاس ذلك على الوضع الاجتماعي وتعميق متاعب المواطنين خصوصا لتأثير ذلك على مستوى الدين السيادي.

الرياض - يتزايد اعتماد السعودية على مؤسسات استثمارية تابعة للدولة لتمويل المملكة وسط جائحة فايروس كورونا، وهي استراتيجية تثير التساؤلات عن إمكانية تأثر المواطن السعودي بصدمة قد تحدث على مستوى الدين السيادي.

شهدت المؤسستان اللتان تدعمهما الدولة – المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية – ارتفاع حيازتهما من الدين المحلي إلى المثلين تقريبا في الأشهر الستة الأولى من العام الجاري في وقت تسعى فيه الرياض لتمويل عجز متزايد في الموازنة من خلال بيع السندات.

لكن انكشافهما على الشركات السعودية يظل طي الكتمان لأن الحكومة لا تتيح تفاصيل شاملة وحديثة عن محافظهما الاستثمارية أو عائداتهما.

وقال حسنين مالك رئيس استراتيجيات الأسهم في تليمر "في الأوقات العادية ربما يتسبب تمويل الحكومة من الكيانات المرتبطة بها في إثارة القلق في ما يتعلق بشفافية الرقم النهائي للدين وما يتعلق بالإدارة الذاتية لهذه الكيانات.

غير أن هذا القلق على الالتزامات الإجمالية لكل الكيانات الحكومية موجود منذ فترة في أنحاء أخرى من مجلس التعاون الخليجي كما أن تمويل عجز مالي ضخم للغاية يتطلب على الأرجح بعض الأساليب غير التقليدية".

ويقول مستثمرون ومحللون إن استخدام الاقتراض المحلي في تمويل العجز واستثمار أموال صناديق الدولة فيه أمر شائع جدا في الدول ذات الاقتصادات الناشئة والمتقدمة وإن له بعض الفوائد مثل تقليل مخاطر العملة.

ولهذا التحرك ميزة أخرى في السعودية هي عدم سحب السيولة لدى البنوك، وهو الأمر الذي حدث بعد انهيار أسعار النفط في 2015 عندما فرضت إصدارات الدين الحكومية ضغوطا على البنوك السعودية.

وقال كريسيانيس كراستينز المدير بفريق الدين السيادي لدى فيتش إن ذلك يمكن في الوقت نفسه أن يجعل المواطنين السعوديين الذين يعتمدون على مؤسسة التقاعد ومؤسسة التأمينات الاجتماعية "مكشوفين بدرجة مفرطة على المخاطر السيادية السعودية والتي ستصبح مثيرة للمشاكل إذا كان أداء الأوراق الحكومية السعودية أقل من الاستثمارات المحلية أو الدولية الأخرى".

وردا على سؤال عما إذا كانت السلطات تشجع مؤسسات الدولة على زيادة انكشافها على الدين الحكومي، قالت الحكومة السعودية لرويترز إن الطلب على الدين السيادي المحلي تزايد هذا العام عبر شتى فئات المستثمرين بسبب التقلبات السوقية في فئات أخرى من الأصول الاستثمارية.

تفاقم احتياجات التمويل

- **50** في المئة: نسبة رفع سقف الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي
- **40** مليار دولار: قيمة تحويل الاحتياطات الخارجية للبنك المركزي

وقالت إنه يجري تحديث المديونية على أساس ربع سنوي لتعزيز الشفافية في السوق وإن الطلب على الدين المحلي ساعدها في إدارة مستويات المعروض في الأسواق الخارجية ومن ثم حماية فروق العائد على الأوراق المالية.

ولم ترد الحكومة السعودية على استفسارات عن المحافظ الاستثمارية لمؤسسة التقاعد ومؤسسة التأمينات الاجتماعية.

ودفعت جائحة فايروس كورونا البنوك المركزية في أنحاء العالم إلى إضافة أصول محلية إلى محافظها الاستثمارية وإلى تدخل الدولة في الاقتصاد بقدر أكبر.

وكانت السعودية، أكبر مصدر للنفط الخام في العالم، قد تضررت بصفة خاصة من التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد – 19. فقد أدى انخفاض إيرادات النفط إلى تزايد العجز الحكومي مما أدى إلى زيادة احتياجات التمويل السعودية لأكثر من مثليها هذا العام لتصل إلى 85 مليار دولار، وفقا لما تقوله موديز.

وفي المراحل الأولى من الأزمة، رفعت الرياض سقف الدين العام إلى 50 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي من 30 في المئة لزيادة المرونة المالية. وحولت 40 مليار دولار من الاحتياطيات الخارجية للبنك المركزي لتمويل استثمارات صندوقها السيادي صندوق الاستثمارات العامة.

وغطت مؤسسات مثل المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية جانبا من التمويل الجديد.

ولم ترد المؤسستان على طلبات من رويترز للتعليق على استثماراتهما.

ولا تقدم المؤسستان تفاصيل عن وضعهما المالي. وهذا ليس غريبا في الخليج لكن الإفصاح في السعودية متأخر إذا ما قورن بالمؤسسات المماثلة في الأسواق المتقدمة والناشئة.

وزادت حيازة المؤسسات الحكومية من الدين العام إلى 166.9 مليار ريال (44.50 مليار دولار) بنهاية يونيو الماضي من 92 مليار ريال في نهاية العام الماضي، في حين زاد انكشاف البنوك التجارية السعودية على الدين الحكومي المحلي بما يزيد قليلا على 20 مليار ريال في الفترة نفسها.

وتزايد استخدام الرياض للدين في ملء خزائن الدولة منذ انهيار أسعار النفط في 2014 و2015 لكن مستويات الدين، التي يتوقع أن تتأرجح حول 32 و33 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الثلاث المقبلة، تُعتبر مع ذلك منخفضة نسبيا.

وقالت وزارة المالية إنها تتوقع أن يرتفع العجز الحكومي إلى 12 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام من 4.5 في المئة في العام الماضي.

ويقول جاربيس إيرادیان، كبير الاقتصاديين للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعهد التمويل الدولي، إن حوالي 25 مليار دولار من العجز المالي هذا العام، والذي قدره بنحو 72 مليار دولار أي 10.2 في المئة من الناتج المحلي، ستمول من البنوك والمؤسسات المحلية مثل المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وأضاف أن الباقي سيغطى بالاستعانة بالاحتياطيات الرسمية في حدود 32 مليار دولار وبتمويل خارجي في حدود 15 مليار دولار.

وقال تيم آش، كبير المخططين الاستراتيجيين للديون السيادية في الأسواق الناشئة لدى بلوباي أسيت مانجمنت، "استراتيجية تطوير سوق الدين المحلية لتقليل الاعتماد على الأدوات الخارجية استراتيجية سليمة. إنها مشجعة وتستوفي الصواب".

ضخ السيولة لا يكفي لترتيب فوضى كورونا

مشروع السعودية في البحر الأحمر يخطط لافتتاح 16 فندقا بحلول 2023

الرياض - قال جون باجانو الرئيس التنفيذي للمشروع السياحي السعودي الرائد، شركة البحر الأحمر للتطوير، إن "المشروع يخطط لافتتاح 16 فندقا بحلول نهاية 2023، ما يزيد بواقع اثنين عن المخطط المبدئي في المرحلة الأولى، إذ أنه يتوقع انتعاشا سريعا في السياحة العالمية فور انحسار جائحة فايروس كورونا."

وينطوي المشروع المملوك لصندوق الثروة السيادي السعودي والمدعوم من ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان على تطوير منتجعات فاخرة على 50 جزيرة قبالة ساحل البحر الأحمر الذي تحوطه الشعاب المرجانية، حيث يمكن للسياح الغوص وزيارة المحميات الطبيعية والمواقع الأثرية.

وقال باجانو إنه خلال المرحلة الأولى يهدف المشروع إلى جذب 300 ألف سائح سنويا، متوقعا ارتفاع الطلب في أعقاب جائحة كوفيد – 19.

وأضاف في مقابلة عبر الهاتف من الرياض "سيكون هناك الكثير من الطلب المكبوت على الخروج والسفر فور رفع القيود، لذلك أتوقع انتعاشا سريعا بالتأكيد عندما يتعلق الأمر بالسياحة".

وذكر باجانو أن الشركة تعتزم الانتهاء من قرض مدته 15 عاما تبلغ قيمته 14 مليار ريال (3.73 مليار دولار) بحلول نهاية العام لتمويل جزء من إنفاقها الرأسمالي البالغ 30 مليار ريال بحلول 2023، إذ تتوقع إنهاء العام الحالي بالتزامات تعاقدية تصل قيمتها إلى نحو 15 مليار ريال.

وسيوفر صندوق الاستثمارات العامة المالك للمشروع، بقية التمويل المطلوب للمرحلة الأولى.

وقال باجانو "لم يتغير شيء، التزاماتنا قائمة ورأس مالنا متوفر وملتزمون على نحو تام.. نحن متحمسون بشدة بشأن الكيفية التي سنحول بها دور السياحة في السعودية وفقا لما هي عليه اليوم".

وتريد المملكة أن تساهم السياحة بنسبة 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2030 في إطار استراتيجية تنويع اقتصاد المملكة بعيدا عن النفط.

طيران الإمارات تسجل أول خسائر منذ ثلاثة عقود

قادت تداعيات كورونا طيران الإمارات إلى تسجيل خسائر غير مسبوقة في ظل انهيار الطلب العالمي على السفر، حيث تعتبر هذه الخسائر القياسية الأولى منذ ثلاثة عقود.

دبي - تسبب انهيار الطلب العالمي على السفر في خسائر فادحة لشركة طيران الإمارات ما دفع إلى تسريح العمالة وخفض الرواتب في وقت تستمر فيه جائحة كورونا بالضغط على الطيران الجوي العالمي.

وسجّلت شركة طيران الإمارات خسائر بقيمة 3.4 مليار دولار بحسب نتائجها نصف السنوية التي أصدرتها الخميس، في أول خسائر لأكبر مجموعة نقل جوي في الشرق الأوسط منذ ثلاثة عقود تأتي على خلفية الإغلاقات المرتبطة بفايروس كورون المستجد.

وقال الرئيس التنفيذي لطيران الإمارات الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم في بيان "بدأنا سنتنا المالية الجارية في ظل إغلاق عالمي شلّ حركة السفر الجوي تماما".

وأوضح أنه "بفعل هذه الأوضاع غير المسبوقة التي أصابت قطاع الطيران والسفر، سجلت مجموعة الإمارات خسائر نصف سنوية للمرة الأولى منذ أكثر من 30 عاما".

وذكرت الشركة التي اضطرت لتعليق رحلاتها لأسابيع مع بداية انتشار الفايروس، أنّ الخسائر في الأشهر الستة الأولى من سنتها المالية الحالية بلغت 3.4 مليار دولار مقارنة بأرباح بأكثر من 200 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام الماضي. وتراجعت إيراداتها الإجمالية بنحو 75 في المئة إلى 3.2 مليار دولار بين الأول من أبريل و30 سبتمبر، بعدما نقلت 1.5 مليون مسافر فقط بانخفاض بنحو 95 في المئة عن عدد الركاب في الفترة ذاتها من 2019.

ومع توقف حركة السفر، تمكنت طيران الإمارات من التحول لخدمة الطلب على البضائع.

وقال الشيخ أحمد بن سعيد "ساعدنا ذلك على استعادة إيراداتنا من مستوى الصفر إلى 26 في المئة مما كانت عليه في الفترة ذاتها من السنة الماضية".

وقبل تفشي الفايروس، كانت أكبر شركة طيران في الشرق الأوسط تنقل الملايين من المسافرين سنويا من وإلى دبي التي تشكّل السياحة فيها شريان حياة منذ أكثر من عقدين، وقد استقبلت أكثر من 16.7 مليون زائر العام الماضي.

وتسيّر الشركة حاليا رحلات إلى 99 محطة، مقارنة بنحو 150 قبل إجراءات الإغلاق.

وفي أغسطس الماضي، قال الرئيس التنفيذي للعمليات في طيران الإمارات عادل الرضا في مقابلة صحافية "يمكننا القول بسهولة إنه بحلول صيف 2021، سنخدم 100 في المئة من وجهات شبكتنا، 143 وجهة ستتم خدمتها بحلول صيف 2021".

وبحسب رئيس مجلس الإدارة تيم كلارك، دفع تعليق الرحلات وتراجع أعداد المسافرين الشركة إلى تسريح نحو تسعة آلاف من موظفيها.

وبحسب بيان الشركة، سجّلت أعداد العاملين في "مجموعة الإمارات" التي تضم شركة النقل الجوي وشركة "دناتا" للسياحة ونقل البضائع، انخفاضا بنسبة 24 في المئة عن مارس 2020 لتصل إلى 81334 موظفا في 30 سبتمبر 2020.

وطيران الإمارات أكبر مشغّل لطائرات إيرباص 380 الضخمة. وكانت المجموعة أعلنت في السابق عن خطط لبدء تنويع أسطولها وشراء طائرات أصغر حجما.

وكانت طيران الإمارات تسيّر رحلات إلى أكثر من 158 مطارا في 84 بلدا في العالم، وباتت اليوم وجهاتها تقتصر على 99.

وتعتبر الشركة من أبرز نجاحات مدينة دبي التي تضم العديد من الوجهات الترفيهية والمراكز التجارية الضخمة وتعتمد على السياحة وقطاع الخدمات في ظل اقتصاد هو الأكثر تنوعا في منطقة الخليج الغنية بالنفط. وقد استقبلت أكثر من 16 مليون زائر السنة الماضية. وكانت تسعى إلى استقبال مليون زائر هذه السنة.

وقدّمت حكومة الإمارة دعما ماليا للشركة بعيد تعليق الرحلات بلغت قيمته نحو ملياري دولار.

وبدأت دبي في يوليو معاودة استقبال السياح والزوار بعد إغلاقها منذ منتصف مارس الماضي أمام حركة السياحة لوقف تفشي فايروس كورونا المستجد.

وقال الشيخ أحمد "لا أحد يستطيع التنبؤ بالمستقبل، لكننا نتوقع عودة قوية للطلب على السفر بمجرد توفر لقاح كوفيد – 19، ونحن جاهزون لذلك".

وعلقت طيران الإمارات في 25 مارس رحلات الركاب مؤقتا، ثم استأنفت تدريجيا تشغيل رحلات الركاب المنتظمة في 21 مايو، وبحلول 30 سبتمبر، عادت خدمات الناقلة لتغطي 104 مدن برحلات لنقل الركاب والبضائع.

3.4

مليار دولار قيمة خسائر شركة طيران الإمارات بفعل انهيار الطلب على السفر والإغلاق

وخفضت طيران الإمارات في وقت سابق الرواتب الأساسية بين 25 و50 في المئة لمدة ثلاثة أشهر بدءا من أبريل باستثناء صغار الموظفين.

وتعد طيران الإمارات من أكبر شركات الرحلات الطويلة في العالم وقد نجحت على مدى 35 عاما في تحويل دبي إلى نقطة عبور رئيسية لمسافري الرحلات الدولية، الذين يتوقف معظمهم فيها لركوب رحلات إلى وجهات أخرى.

وتدير الشركة حاليا أسطولا من الطائرات الضخمة عريضة البدن إيرباص أي 380 وبوينغ 777، وقد اضطرت إلى وقف تشغيل الكثير منها بسبب الجائحة.

كورونا يزيد الضغوط